ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
BUREAU AFRIQUE DU NORD مكتب شمال افريقيا

الاستعمار والهجرة وإقامة الحدود

وجهات نظر اليسار المغربي والتونسي المعاصرة

منتصر الساخي
عالم أنثروبولوجيا

الكاتب : منتصر الساخى
الترجمة : برهان الهلاک Roots prod
التصميم و الرسوم : ياسين الورغمى

نشـــر هـــذا العمـــل بدعـــم مـــن مؤسســـة روزا لوكســـمبورغ، مكتـــب شـــمال إفريقيـــا وان محتـــوى هـــذه المطبوعـــة لا يعبـــر بالضـــرورة عـــن موقـــف المؤسسـة.
مؤسسة روزا لوكسمبورغ - شمال إفريقيا
عدد 55 مثلث ، نهج غرّة جوان، ميتيال فيل 1082 تونس.
infotunis@rosalux.org

منتصر الساخي حاصل على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة باريس 8، وهو باحث ما بعد الدكتوراه في جامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا). تركز أبحاثه على الحدود وقمع التنقل وظاهرة الثورة في العالم العربي. وهو مؤلف كتاب "الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكا" La Révolution et le djihad : Syrie, France, Belgique ، الصادر عن دار النشر La Découverte (2023).

المحتوى

1. تقديم 5
2. الحدود: هل هي اضمحلال للنقد الديكولونيالي المناهض للاستعمار؟ 7
3. "إنهم محقون في تحدي الحدود" إحداثيات خطاب يساري جديد حول الحدود 10
4. دور تجربة الهجرة في إحياء نقد الحدود 13
5. التمايز عن النقابية الفرنسية 14
6. المواطنة: دعم التعبئة في تونس خلال فترة الاستبداد والتوعية بحقوق المهاجرين الممارسة ضدهم العنصرية بفرنسا 15
7. معالجة مسألة الحرقة في ظل صمت المنظمات في تونس 16
8. "ثورة ثقافية": تجربة الهجرة بوصفها نقداً جذرياً 17
9. مناهضة العنصرية في فرنسا و في تونس 18
10. خاتمة 18

تقديم

يقترح هذا المقال تحليلا للخطابات الرئيسية للفاعلين السياسيين في اليسار التونسي والمغربي حول مسألة الهجرة. ويتم فحص التطور الذي يطرأ على هذه الخطابات في سياق مرحلتين رئيسيتين في تاريخ الهجرة من هذين البلدين إلى أوروبا؛ لتشمل المرحلة الأولى الانفتاح النسبي للحدود بعد الاستقلال (أي من العام 1956 إلى نهاية الثمانينيات)، ولتمتد إلى المرحلة الثانية أي فترة إقرار نظام التأشيرة ومنطقة شنغن في أوائل التسعينيات. وسننطلق من الفرضية الآتية: فبعد أن كانت الحدود بين الشمال والجنوب هي المصفوفة المهيكلة لليسار المنبثق عن الحركة الوطنية الديكولونياليّة المناهضة للاستعمار، أثرت عملية التأميم المطولة التي أقرها الاستقلال عام 1956 تأثيرًا عميقًا على الخطاب الاشتراكي والشيوعي ليتم الانحياز إلى أولويات« وطنية»، وليفضي ذلك الانحياز إلى تراجع مسألة الحدود والهجرة إلى مستوى ثانوي. وتتعزّز هذه الفرضية بالأمل الذي خلقه العام 2011، والذي يعيد إحياء الوعي في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بالأهمية المركزية لمسألة الهجرة والمشاكل التي تطرحها الحدود ذات النزوع القمعي المتفاقم.

إن من الضروري أن نضع فرضيتنا في سياق تجربة سياسية وشخصية في آن واحد قبل تحديد آلية البحث في هذا المقال، ويتلخص ذلك في موقفين مزدوجين سيفيدان هذا العمل البحثي. وأما الموقف الأول فهو نابع من تجربتي الشخصية كمناضل في اليسار المغربي، حيث كنت عضوا في [حزب] الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ما بين 2006 و2012 ومشاركا في حركة 20 فبراير التي كانت الإطار المرجعي للربيع العربي في المغرب سنة 2011، وثم كفاعل في فيدرالية اليسار الديمقراطي بالمغرب منذ 2012 إلى يومنا هذا. وقد مكنتني هذه التجارب السياسية من الاطلاع على المطالب والمراجع الخطابية الكبرى لليسار المغربي ومن ثمة اليسار العربي بشكل أعمّ، خاصة داخل تعبيرات من قبيل المنتدى الاجتماعي المغاربي (Forum Social Maghrébin FSMagh). أما الموقف الثاني فيتعلق بتجربتي في الهجرة التي حملت بي إلى أوروبا في أعقاب الربيع العربي عام 2011 حيث أظلّ حتى يومنا هذا. وتميزت هذه التجربة بانغماسي في منظمات اليسار المغربي والتونسي بالمهجر، خاصة في فرنسا، مما أكسبني نظرة عامة على ديناميات المطالب والقضايا الرئيسية التي يدافع عنها يسار المهجر.

وبالتالي، فإن الهدف هو استكشاف المحاور الخطابية الرئيسية في تونس والمغرب في خضم ما يشار إليه الآن في الخطاب الحكومي شمال البحر الأبيض المتوسط باسم «مشكلة الهجرة». وسيركز التحليل انطلاقًا من هذه المحاور على المواقف السياسية الرئيسية بشأن أربع قضايا محددة. أولاً، علاقة اليسار التونسي والمغربي بسياسات إقامة الحدود frontiérisation الأوروبية، بما في ذلك القيود المفروضة على التأشيرات وإنشاء نظام انتقاء المهاجرين. ثانيًا، مواقفهما من الهجرة غير الشرعية وحالات وفاة واختفاء المهاجرين في طريقهم إلى أوروبا. ثم وجهات نظر هذه الأحزاب اليسارية حول أوضاع المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يعبرون هذين البلدين. وأخيرًا، سيسعى التحليل إلى تقييم مستويات التعاون بين المنظمات اليسارية في المهجر والمنظمات اليسارية الوطنية حول كل هذه القضايا، وكذلك وضع المهاجرين في مواجهة المشاكل العرقية والاجتماعية في بلدان المهجر. وسنُعَالِجُ كل هذه الأسئلة على أساس شهادات ومقتطفات من مقابلات مع الفاعلين في اليسار ومنخرطين في المنظمات بالمهجر.

1 منتصر الساخي/ الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكا، منشورات La Découverte ، باريس 2023.

ويتعيّن فهم نتائج هذه الدراسة بوصفها استعادة أوليّة لعمل ميداني قيد الإنجاز، وإن كنا نستند في ذلك إلى ملاحظات وانغماس في بحث إجرائي استغرق عدة سنوات حول موضوعي ربيع 2011 [1] والهجرة ما بعد الاستعمارية في مواجهة [سياسات] إقامة الحدود[2] . وتم تجويد نهج الملاحظة الإثنوغرافية في هذا النص من خلال توظيف أربع مقابلات طولية جديدة أجريتها بين العامين 2023 و2024 مع فاعلين ذوي دور مركزي في اليسار التونسي والمغربي؛ حيث أجريت المقابلة الأولى مع محمد الأشعري، وهو وزير ثقافة سابق منتم لليسار المغربي كان قد جسّد قبل انضمامه إلى الحكومة الانتقالية شخصية الناقد الاشتراكي المفعم بروح النضال ثلاثي القارات والديكولونيالية (إنهاء الاستعمار). ويعيد تفكير الأشعري في قضية الهجرة والتزامه بالمنظمة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) التي تقلد فيها مناصب المسؤولية الاعتبار لمواقف قادة ومفكرين مؤسسين لليسار المغربي مثل المهدي بن بركة ومحمد عابد الجابري، والذين كانوا قد أكدوا منذ زمن طويل على تجذّر العلاقات الاستعمارية في الانقسام بين الشمال والجنوب. وأجريت المقابلتان الثانية والثالثة مع اثنين من مناضلي اليسار الراديكالي التونسي، واللذان كانا قد التزما بالترويج للتلازم بين« النضال الديمقراطي ومشكلة تقييد الهجرة»في دوائر التعبئة ما بعد الثورية في العام 2011. أما المقابلة الرابعة فكانت مع فنان هو مؤسس العديد من الجمعيات التونسية في المهجر في فرنسا وعضو بفيدرالية التونسيين من أجل المواطنة بين الضفتين (Fédération des Tunisiens pour une Citoyenneté des deux Rives FTCR) بفرنسا.

1 منتصر الساخي/ الثورة والجهاد: سوريا، فرنسا، بلجيكيا، منشورات La Découverte ، باريس 2023.

2 انظر عدد مجلة إيبلا (Revue IBLA) المخصص لهذه الإستعادة: « Frontières Mobilités Migrations : Enquêtes, Témoignages, Représentations » ، المجلد **86** العدد **232**، تونس **2023**.
1/https://ibla.tn/index.php/ibla/issue/view

الحدود: هل هي اضمحلال للنقد الديكولونيالي المناهض للاستعمار؟

يبرر اختيار التركيز على اليسار بمبادئه التأسيسية ومركزية مفهوم الحدود في خطابه النقدي وقت تأسيسه. ويحيل هذا المفهوم تاريخيا إلى معارضة اليسار للأنظمة الوطنية، وفي الدعوة إلى الثورة خارج إطار الحدود الوطنية إذا ما اعتمدنا كمرجع عام الماركسية كما نظّر لها ماركس وإنجلز ولينين [3]. ويحيل ذلك أيضًا في إطار التجربة الديكولونيالية الداعية إلى إنهاء الاستعمار على نقد علاقات الهيمنة القائمة على الانقسام بين الشمال والجنوب. كما سنعيد التذكير بهذه المركزية في السياق الاستعماري دون العودة على الأدبيات المتعلقة بالميول الأممية لليسار. لقد بنى اليسار في تونس وفي جنوب المتوسط عمومًا [4] جزءًا من معارضته وخطابه على خلفية الصراع مع آليات الهيمنة الاستعمارية. ولم يمثل الاصطفاف مع الكتلة الشرقية الشيوعية وعدم انحياز قيادات اليسار في مواجهة الاستعمار سوى فرع ثانوي من فروع الفكر المناهض للاستعمار الذي طبع يسار شمال إفريقيا بين الأربعينيات والسبعينيات. لقد تم تطعيم التراث الماركسي الأممي بالتجربة الاشتراكية، مما فتح المجال لتيارات جديدة من الفكر النقدي ما بعد الحداثي الذي يؤكد على علاقات الهيمنة التي ينتجها المركز الذي يحدده الميتروبوليس (المركز) والهامش الاستعماري[5] والقاعدة والاستثناء والشمال والجنوب[6] والغرب والشرق[7]، وهكذا دواليك. ولكن إذا كانت الهيمنة القائمة على النقد الاستعماري القديم الموجود على سبيل المثال في إدانة سياسة «أفريقيا الفرنسية (Françafrique)» لا تزال متغلغلة في أذهان اليسار في شمال أفريقيا، فلا بد من القول إن هذه العلاقة[8] التضادية ما انفكت تتدهور إزاء ظاهرتين رئيسيتين؛ تتعلق [الظاهرة] الأولى بالإرث الثقيل لعملية تأسيس الدولة القومية، مما أفضى إلى ظهور أطر جديدة للسياسة النقدية التي تناولت منذ السبعينيات موضوعات متجذرة في تجربة الدولة القومية المستقلة. وقد انعكس ذلك في صعود الخطاب الاجتماعي الديمقراطي الذي يركز على مفاهيم مثل الديمقراطية والعلاقات الطبقية في الفضاء الوطني وحقوق الإنسان والحريات والمواطنة والحقوق النقابية. أما الظاهرة الثانية المؤثرة في الإرث الأممي للنقد اليساري فتتعلق بلا شك بالتحولات الكبرى في آليات القمع الحدودي التي نجحت مذّاك في الشمال وفي امتدادها إلى الجنوب في ترسيخ الخطاب والممارسات المرتبطة بالسياسات العامة للهجرة؛ تُطبّع هذه السياسة الحدود الوطنية وتحيل النقد إلى نظام السياسات الحكومية المحلية، وتبرّئ بالتالي القمع الحدودي لحريّة التنقل.

ويساعدنا الفاعلون المعاصرون في هذه التحولات على تحديد الأسباب عندما نطرح هذه المسلّمة حول تراجع البعد الحدودي في نقد وتعبئة يسار ما بعد الاستعمار، إذ يصفون هذا الوضع واللحظة التي تشكلت فيها ثلاثية الاستعمار والهجرة وإقامةالحدود frontiérisation في المسار السياسي لليسار بشكل أعمّ من منظور ممارساتهم السياسية. وذلك هو الحال بالنسبة لمحمد الأشعري الذي سلّط الضوء على هذا الجانب خلال مقابلتنا:

3 حول هذه المسألة المتعلقة بالعلاقة مع الدولة القومية في الماركسية، انظر: كارل ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا (كومونة باريس)، 1871؛ وفريدريك إنجلز، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة [1884]، الفصل 9، "البربرية والحضارة". انظر أيضًا الفصل الأول من كتاب "الدولة والثورة" لفلاديمير لينين، "المجتمع الطبقي والدولة"، 1917.

4 خليل الذهبي ومنتصر الساخي: "بين الحضور والغياب الواضح: فانون في الفكر السياسي المغربي" "Between Presence and Conspicuous Absences: Fanon in Moroccan political thought" منشورات Pomeps ، أفريل 2024.

5 فرانز فانون: معذّبو الأرض، منشورات [1961] 2002 ، La Découverte

6 سمير أمين: التنمية غير المتكافئة، مقالة عن التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية الطرفية، منشورات Minuit ، باريس، 1973.

7 إدوارد سعيد: الاستشراق؛ المفاهيم الغربية للشرق، منشوراتSeuil ، باريس، 1980.

8 نشير في ما يتعلق بالوظيفة "العلائقية" للأيديولوجيات إلى كتاب كارل مانهايم Karl Mannheim "الايديولوجيا واليوتوبيا" Idéologie et Utopie، منشورات دار علوم الإنسان 1929) 2006 La Maison des Sciences de l'Homme).

"تظلّ مسألة الاستعمار والاستعمار الجديد على وجه الخصوص راسخة الحضور داخل حركتنا (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية). لقد تمثّلت المسألة المطروحة بالنسبة لنا بعد العام *1975* في متابعة واستلهام النظرية النقدية الغربية ولكن تركيز العمل على الديمقراطية. لقد كنا جميعًا على وعي بالاستغلال الذي يمارسه الاستعمار الجديد، وكان المفكر [محمد] عابد الجابري يذكّرنا بذلك باستمرار في الحزب. بيد أنّنا كنا نعلم أن الديمقراطية وحدها هي التي ستجعل من إعادة طرح هذه التساؤلات على طاولة النقاش أمرا ممكنا. لذا، بلى، قرأ مفكرونا وترجموا [أعمال فرانز] فانون، ولكنّنا تبنّينا تكتيكاً مختلفاً تماماً رغم اتفاقنا مع ملاحظاته"[9]

وقد وضح طبيعة هذا الاختيار عندما طلبنا منه أن يحدد العلاقة الفكرية والسياسية بالحدود في زمن المنعطف الوطني وما بعد الاستعماري من منطلق ممارسته السياسية داخل الحزب. ويسعى السؤال الذي صيغ على هذا النحو إلى مقارنة البعد النقدي الجديد مع المشروع الفكري لفرانز فانون ومهدي بن بركة الذي تبؤأت فيه مسألة الحدود بين الشمال والجنوب مكانة مركزية.

"ناقش الحزب في الثمانينيات هذه القضايا التي كان فانون قد قام بأشكلتها وطرحها. وقد نوقشت بالفعل مسألة الاستعمار الجديد ودور البرجوازية الوطنية في المرحلة الجديدة والعلاقة مع الغرب. إلا أنّه لم يُنظر إلى هذه القضايا على أنها مسائل يمكن أن تمس الناس وتعبّئهم سواء داخل الحزب أو في المجتمع، بل كان يُنظر إليها بوصفها مسألة تخص مثقفي الحزب. في الواقع، ارتكز النص الذي كان من المقرر اعتماده في مؤتمر الحزب في العام *1985* ارتكازا كاملا على العلاقة مع الاستعمار الجديد. بيد أنّ رئاسة المؤتمر رفضته قبل عرضه على المؤتمرين والمناضلين. لماذا؟ لأنه اعتُبر "فكريًا" و"تجريديًا" أكثر من اللزوم. أنا أعتقد أن هذه القضايا كانت في صميم تفكيرنا، ولكن داخل الحزب فقط"[10] .

يمكن فهم التمييز بين "داخل الحزب" و"المجتمع" في سياق الفضاء الاجتماعي المغاربي الذي تشكل إلى حد كبير من خلال العمل المتعمّق للدول القومية منذ الاستقلال. وقد كان التركيز على تحقيق الاستقلال هو الخطاب الرسمي بامتياز، مما مكّن النخب الحاكمة من الاستحواذ على إدارة العلاقات بين الدول والحدود الإقليمية للأمة (Nation) بشكل عام. وتأثرت هذه المسألة في حالة المغرب أيّما تأثّر بالصراع بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بزعامة بن بركة ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بزعامة عبد الرحيم بوعبيد وبين النظام الملكي الذي لم يكن حصرا صراعا من أجل تقاسم السلطة، بل كذلك صراعا من أجل تملّك قضية تشكّل حدود السيادة الوطنية والعلاقات مع الجارة الجزائر. وأكدت قضية الصحراء الغربية التخلي التدريجي عن البعد الأممي داخل اليسار المغربي. كما صار جليّا أن توازن القوى قد أفضى إلى احتكار النظام الملكي لإدارة" الشؤون الخارجية"والعلاقات الحدودية وقضية الصحراء [الغربية]. وستكون مسألة الصحراء ذاتها الأصل الأصيل للقطيعة بين الحركة الاشتراكية المغربية والعديد من حركات اليسار الأممي المؤيدة لحق الشعب الصحراوي[11] في تقرير المصير. ولم تكن هذه الواقعة التي أكدت تفوق الحكومة في تحديد الخطاب والأولويات الوطنية

9 مقابلة مع محمد الأشعري، 2023/08

10 مقابلة مع محمد الأشعري، 2023/08

11 عمر بن جلون، "ستحاكمنا الشعوب إذا كنا مخطئين Si nous nous trompons, les peuples jugeons : المقابلة الأخيرة مع عمر بن جلون"، مقابلة أجراها جان لوي هيرست Jean-Louis Hurst ، صحيفة ليبراسيون Libération 22 ، ديسمبر 1975.

سوى حلقة في سلسلة طويلة من الأحداث[12] التي انتهت إلى تحويل وجهة النظر المختلفة حول العلاقات الدولية إلى نقاش "داخلي" داخل أحزاب اليسار في المغرب.

ومع ذلك فإن قضية الهجرة هي قضية واسعة النطاق يتم إخفاء حجمها بعناية عبر تأثير التقسيم الذي تمارسه السياسات العامة، حيث تقسّم موضوعا داخليًا جوهريًا في المجتمع وفقًا لعوامل خارجية؛ وذاك هو التقسيم المعتمد للفصل بين المهاجرين المقيمين في الخارج (الجاليات) في مقابل المهاجرين المتقدمين للهجرة والمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى العابرين في مقابل

المواطنين المتقدمين للحرقة (ملاحظة المترجم: الحرقة تعبير محلي بشمال إفريقيا يُقصد به الهجرة السرية) والطلاب والنخب في الخارج (المغتربين) في مقابل العمال الوطنيين في الخارج، وهكذا دواليك. ويترافق "ابتكار" الحكومة الوطنية لتلك الفئات مع السكوت عن فئات أخرى تعاني نتيجة التدابير الحدودية. من بينهم من يتم نسيانهم في الخطاب والسياسة العامة من قبيل

الأشخاص الذين رُفضت تأشيراتهم والمهاجرين الذين اختفوا في البحر الأبيض المتوسط وعند النقاط الحدودية وعائلات الأشخاص الذين اختفوا نتيجة الهجرة والمطرودين والمجرّدين من جنسيتهم في البلدان المضيفة والمواطنين الذين يعانون من سياسات الهجرة أثناء إقامتهم في البلدان المضيفة والمهاجرين من المواطنين ضحايا العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان والمحتجزين في مراكز الاحتجاز ومخيمات اللاجئين.

12 لقد أثيرت نفس القضايا في سياق التضامن مع فلسطين ولاحقًا مع العراق والثورة السورية. وتتحكم الحكومة إلى حد كبير في هذه الأشكال التضامنية من خلال القوانين المتعلقة بحرية التظاهر ومكافحة الإرهاب، وذلك على حساب مختلف الأطراف المغربية المعارضة.

"إنهم محقون في تحدي الحدود"

إحداثيات خطاب يساري جديد حول الحدود

يؤكّد الفاعلون السياسيون اليساريون الذين التقيناهم على هذه المعرفة العملية بالقمع بواسطة الحدود، وهي معرفة تأتي كنتاج للموروث الراسخ في تنظيماتهم النضالية. ولكنهم يعترفون بصعوبة جعل هذا المطلب جزءًا أساسيًا من المشروع السياسي. وتصف الشهادات مشكلة علائقية معقدة على الرغم من استشعار الاستسلام في مواجهة الانقسامات التي تحيل قضية الهجرة إلى ماهو خارجي وإلى مجال «العلاقات الدولية والثنائية». ويكمن دافع الطفرة الجديدة في الوعي بأهمية النظر في مسألة الحدود في الأحداث الوحشية التي أحاطت بالحرب، أي القضية الفلسطينية التي تتردد في المقابلات واكتشاف المجتمع للعنصرية بعد التصريحات الرسمية في تونس في خطابات الرئيس قيس سعيد[13] وفي المغرب مع الأحداث المأساوية في الناظور التي تسببت في وفاة العديد من المهاجرين نتيجة لاستخدام القوة العامة بدموية [14]. وبالمثل، يمثّل ارتفاع سقف المطالب وتسليط جيل جديد من الباحثين الضوء على مُصَابِ عائلات المفقودين في البحر الأبيض المتوسط والأعداد الكبيرة للمهاجرين المختفين والمتوفّين في البحر عوامل تذكّي الروح النقدية لدى هذه الجهات الفاعلة في ما يتعلق بالسياسات الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، عززت التجربة الثورية في 2011 هذا الوعي من خلال عنصرين على الأقل في المغرب وتونس: أولاً، اكتشاف حقيقة أن عدداً كبيراً من الناشطين يغادرون البلاد بموجب نظام التأشيرات الانتقائي والذي أغلق الحدود ونظّم خيار المغادرة دون ضمان أن يكون [لأولئك الناشطين] إمكانية العودة. وثانيًا، تجعل العقوبة الأوروبية بخفض حصص التأشيرات المسندة التي تستهدف الطبقات الوسطى والعليا المستفيدة من التأشيرات في فترة ما بعد الاستعمار من مسألة الهيمنة على الحدود[15] أمرا ملموسًا. وتعيش التنظيمات المناضلة الظاهرة الأولى إذ فقدت نسبة كبيرة من كوادرها منذ عام 2011 وحتى يومنا هذا بسبب الانتقاء المُمَارَسِ عبر نظام التأشيرات. أما الظاهرة الثانية فتتمثل في تعميم عقوبة التخفيض في حصص التأشيرات المسندة على نطاق واسع والذي أفضى إلى ظهور موقف يساري مؤيد للحق في التنقّل. وتبحث هذه الطفرة الجديدة في الوعي بواسطة الانفعال والغضب عن بدائل سياسية تتخذ فيها الحدود شكل سياسة عامة للهيمنة، مما يتطلب أهدافًا جديدة لبناء نقدي معارض.

وإلى ذلك، تعتمد الشهادات مقاربة علائقية في إدراكها لمسألة الهجرة من خلال وضع قضايا من مختلف المساحات الاجتماعية جنبًا إلى جنب: المهاجرون غير الشرعيين وعائلات المفقودين والمهاجرون والعمال في الخارج والمهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى العابرون للبلاد والأشخاص الذين رُفِضَتْ تأشيراتهم، إلخ. وتتقاسم جميع هذه المجموعات عددا من المشتركات وتواجه بشكل متزايد نفس التدابير الحدودية من قبيل التأشيرات ومراكز الاحتجاز داخل أوروبا أو على حدودها والحرمان من الحقوق والعنصرية في كل من بلدان العبور وبلدان الوصول.

أُخِذَت المقتطفات التالية من مقابلة أجريت مع ناشطين تونسيين لعبا دورًا رئيسيًا في تأسيس التجربة الطلابية لليسار الراديكالي التونسي في الثمانينيات، وكانا قد انخرطا بنشاط في الحدث

13 مها عبد الحميد، أهمية نضال النساء التونسيات السود في النضال ضد العنصرية في تونس: تأملات في أحداث فيفري 2023 L'importance de la lutte des femmes tunisiennes noires dans le combat antiraciste en Tunisie. Réflexions sur les événements de février 2023، مجلّة Afrique (s) en mouvement المجلد السادس، العدد الثاني، 2023، ص. 92 - 94.

14 إلسا تايسلر Elsa Tyszler، "مجازر كارهة الزنوج على حدود سبتة ومليلية" Massacres négrophobes aux frontières de Ceuta et Melilla، مجلّة Plein droit، المجلّد رقم 139، العدد الرابع، 2023، ص. 23 - 26.

15 انظر مقال وائل القرناوي المزمع نشره قريبا، "الزمن السياسي والصدمات الناجمة عن حظر التنقل" Le temps politique et les traumatismes liés à l'interdiction des mobilités، مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

الثوري في العام 2011. كما يوصّف [الناشطان] مسار مساءلة قضية الهجرة الذي برز في العقود الأخيرة في تونس، إذ يربطان هذا المسار بالعلاقة التي تشكلت في مواجهة التفوق والهيمنة ضمن ثنائية "الشمال والجنوب" القديمة. وبغض النظر عن كونه شعارًا موروثًا عن المنظمات الشيوعية والاشتراكية، يتم التفكير في هذا الفصل بين الشمال والجنوب من منطلق التشكيك في عدم القدرة على تجاوز الشمال غير المضياف والاقتصاد الوطني والسياسة الوطنية الذين يسيطر عليهما التفوق التقني الغربي. وسرعان ما يتم التشكيك في هذا الشعور ومشهد القمع ذاك في ظلّ الحدود والهجرة، وذلك هو الدليل الذي يقدمه الفاعلون على مسألة الهيمنة، إضافة إلى الانتماء إلى مجتمع مزقته «التدخلات» بحسب هؤلاء الفاعلين. ويبيّن كل من يوسف الأحمر ومعز مبارك، وهما محاميان يساريان وقياديان في الأوساط الاشتراكية في مدينة سوسة، من خلال شهادتيهما كيف اتخذت عملية الوعي بالفصل الحدودي طابعا جديدا؛ حيث أدرجت عملية الوعي تلك المشكلة الجديدة المتمثلة في إغلاق الحدود وتصديرها إلى الخارج منذ العام 2011 في صلب يسار باحث عن إعادة الهيكلة.

يوسف:

هناك علاقة كبرى بين قضية التأشيرات والاستعمار. ولئن لم تكن هذه العلاقة واضحة من قبل، بالنسبة لنا في اليسار على الأقل، إلا أنها مطردة الاتّضاح اليوم. نحن نرزح دوما تحت الضغط لإيجاد حلول تخدم رفاهية الدول الاستعمارية. ولئن يتم ذلك بشكل غير مباشر، إذ لا يوجد استعمار مباشر الآن، لكننا نشعر به. (...)

معزّ:

لم يسبق أن طرحت هذه المسألة بالشكل الملح الذي تُطْرَحُ به اليوم، إذ أخذت في البروز كقضية مركزية وسياسية حقيقية. لقد نظر جيلنا إلى الهجرة بشكل مختلف في الثمانينيات والتسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولم نكن على دراية بالمشاكل الكبرى التي تطرحها الحدود داخل اليسار، بل عند جميع الفاعلين السياسيين في تونس؛ ارتكز نقدنا على الإقرار بأن النضال الديمقراطي وتغيّر الطبقة السياسية سيعني أن التونسيين لن يضطروا بعد الآن للتقدم بطلبات الحصول على التأشيرة ولا حتى مجرد التفكير فيها. ولم تكن هذه أولوية، حتى أن أشخاصا من المنتمين إلى الطبقات الوسطى والعليا قد قالوا بأن "من الطبيعي أن يحمي الأوروبيون حدودهم، وأن ذاك هو قانونهم وتلك حقوقهم". وكان البعض يطرح سؤالا لا معنى له عندما بدأ سكان جنوب الصحراء بالقدوم إلى تونس للعمل أو العبور. وكنت تسمع الناس في تونس يقولون: "وهل ترتضون أن يأتي الأجانب إلى هنا دون رقابة أو تأشيرات؟"

ظهر في بداية [موجات] الحرقة (وهي الهجرة غير الشرعية) خطاب يبعث على الاستغراب مفاده: ""ولماذا تودي بنفسك للموت في عرض البحر لتخاطر بالعبور؟" ولم تطرح في ذلك الوقت فكرة فتح جميع الحدود وحقيقة أن الحدود هي نتاج للاستعمار. لقد ركّز النقاش حصرا على حقيقة "أننا لم نحقق التنمية الاقتصادية التي تنهي الهجرة غير الشرعية". بل وأرادت هذه المناقشات أن تقنعك بأن "الصقليين كانوا يهاجرون إلى تونس" أو أن "التونسيين كانوا يذهبون إلى إيطاليا بدون تأشيرات في الثمانينات لأننا كنا أغنياء ولأن الدولة الوطنية كانت قوية ولأننا كنا منعّمين". ويستطردون بالقول: "لقد أغلقوا الحدود لأننا تقهقرنا اقتصاديًا".

يبد أن مجريات الأمور قد تغيّرت اليوم، إذ بدأ الناس يفهمون بأن المسألة محورية بالنسبة للجميع وليس بالنسبة لليسار والمثقفين وحسب. ويطرأ مثيل ذلك التغيير عند الناس قاطبة، إذ تسمع الناس العاديين يقولون "إنهم محقّون في تحدي هذه الحدود".

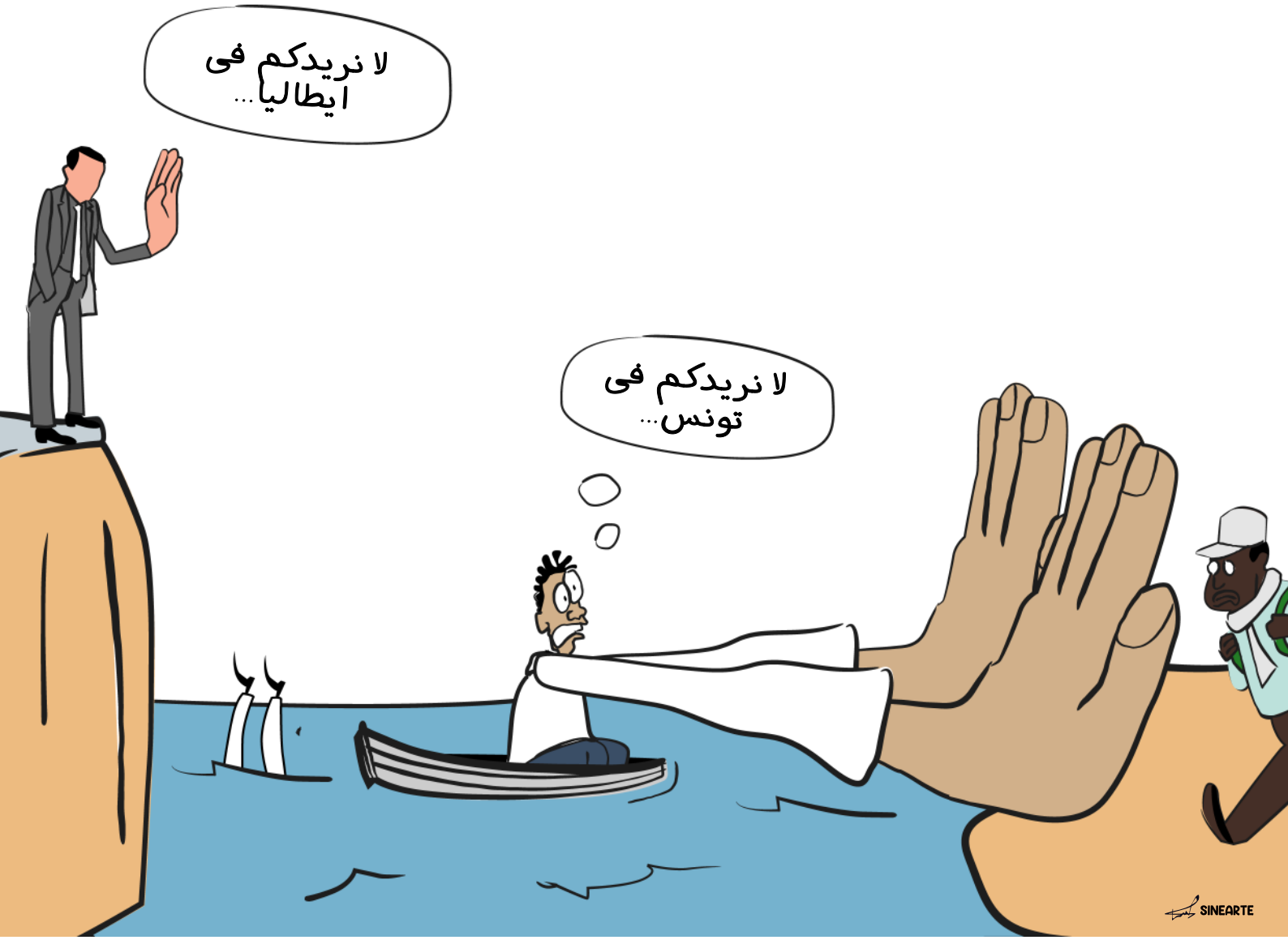

وتشهد هذه المقتطفات من المقابلات على تغير التصورات داخل اليسار التونسي، إذ تشير إلى اللحظة التي أثار فيها اليسار قضية عامة تستشكل بشكل متزايد نتيجة لخوض قطاعات واسعة من المجتمع لهذه التجربة انطلاقا من الطبقات العاملة المعرضة للموت في البحر الأبيض المتوسط ومرورا بالطبقات الوسطى التي تواجه رفض منح التأشيرات أو مشاكل تسوية تصاريح الإقامة في البلدان التي هاجروا إليها. ويُعاد إحياء التراث الذي تم إهماله لجيل كامل (إذ يتذكر محاورونا التصحّر الفكري الذي جابهه اليسار في ما يتعلق بهذه القضية بين عامي 1980 و 2010) خلال اللحظة الثورية بهدف إحياء الفكر الديكولونيالي التحرري من الاستعمار ونقد العلاقة بين الشمال والجنوب. وتتزامن عملية إعادة الإحياء التي تجري في الجنوب مع اعتماد سياسات الهجرة التي تقيد حقّ التنقل بشمال البحر الأبيض المتوسط. ويشدّد محاورونا على الجانب العلائقي للخطاب الجديد الناقد لإقامة الحدود الذي بدأ يظهر داخل اليسار، والتي تتمثّل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهه في التعامل مع الخطاب المضاد المنتشر في المجتمع والذي تبنّاه اليسار نفسه لفترة طويلة؛ يرتكز هذا الخطاب المضاد إلى تسليم مشكلة الحرقة والرغبة في الهجرة إلى الحكومة الوطنية وحدها. وبالتالي، ينطوي تغيير المنظور على مراجعة وتحليل ذاتي يتم داخل الفضاءات التنظيمية والفكرية. ولئن يدعو هذا المنظور الجديد إلى مثل هذه المراجعة، فإنه يعترف بمركزية الاستقصاء في فهم المنطق المحرّك بالشمال والجنوب على حد سواء فيما يتعلق بقضية الحدود والهجرة.

ينبغي التذكير أخيرا بأن هذا الوعي الجديد هو وعي جيليّ ومعاصر في شهادتي مُحَاوِرِيْنَا من اليسار التونسي، كما هو الحال بالنسبة للوزير السابق المنتمي لليسار المغربي. وإذا كان من اللازم إيجاد نقطة تنظيمية وسياسية تربط بين هذه الزمانيّة الجديدة التي فرضت نفسها في العام 2011، فإنه مما لا شك فيه تجلّي [تلك النقطة] في ديناميات المنتديات الاجتماعية التي تأسّست بشكل خاص في المغرب منذ العام 2004؛ لقد جسّدت المنتديات الاجتماعية بين العامين 2004 و2010 فضاءً للتجديد الفكري لليسار بشكل عام واليسار المعارض على وجه الخصوص في سياق الانفتاح السياسي الذي تم في مرحلة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربيّة (Instance Equité et Réconciliation IER). ويخوَّلُ لي أن أشهد على هذا التقاطع بين قضايا الحدود والمبادئ التي سبق أن جُرّبت واختبرت داخل اليسار، أي «المواطنة العالمية» و«حرية التنقل»، بما أنني كنت قد شاركتُ شخصيًا في هذه العملية ضمن صفوف الشبيبة الاشتراكية المغاربية.

دور تجربة الهجرة في إحياء نقد الحدود

لا يمكن فهم التحولات التي شهدها اليسار في المغرب وتونس دون النظر إلى الديناميات النضالية والتنظيمية في البلدان المُهَاجَرِ إليها، أي أوروبا في حالتنا هذه. لقد صرنا نعلم بفضل أعمال عبد المالك صياد الرائدة انعدام إمكان الفصل بين ظاهرة الاغتراب immigration (الحالة الاجتماعية والثقافية للمهاجرين في بلدان الاستقبال) وبشكل أعم معاناة المهاجرين وبين حالة الهجرة émigration (الحياة الجماعية في مواجهة آثار الهجرة في بلدان المغادرة)[16]. وينبغي اعتماد نفس هذه المهجية المعرفية عند دراسة التعبئة والخطابات السياسية بشأن الهجرة، بل يجب أن تأخذ الدراسة الاستقصائية عن اليسار وقضية الهجرة في الاعتبار لا فقط خطابات الجهات الفاعلة والناس في الجنوب، بل عليها كذلك أن تولي عمل المنظمات والخطابات السياسية «المهجريّة» نفس ذلك الاهتمام.

وتؤكد المقابلات الإثنوغرافية والاستكشافية التي تجري حاليًا في كل من تونس والمغرب الفجوة بين توقعات المنظمات اليسارية في المهجر وتوقعات المنظمات اليسارية الوطنية، على الرغم من الوعي المتزايد في بلدان المهجر بالقيود الجديدة المفروضة على الحق في التنقّل.

ويعزى عدم تنظيم مسألة الهجرة في هذين البلدين المغاربيين في فترة ما بعد الاستعمار إلى عجز الدولتين عن إنتاج خطاب مضاد للسياسات العامة الأوروبية القائمة على دراسات وممارسات وقوانين ومؤسسات ذات رؤى متجانسة مكرسة لإنتاج الحدود بأشكالها المختلفة. وتنتج آلية إقامة الحدود المدعومة بسياسات تصدير الحدود في كل من تونس والمغرب شكلاً من أشكال الخضوع والاستسلام لقبول خطابات الهيمنة الكبرى حول الهجرة. ولذلك تتوجّب قراءة ترحيب الحكومات الوطنية والفاعلين السياسيين لا سيما من اليمين واليمين المتطرف القومي الجديد في هذه البلدان بتقييد حرية التنقل من ذلك المنطلق؛ حيث يبرز ميل عام نحو تحميل السياسات الوطنية التونسية والمغربية مسؤولية المآسي التي تكون الحدود مسرحا لوقوعها كالموت والاختفاء في هذه الحالة، باستثناء بعض الخطابات في إطار السياسة النقدية الجنينية التي أعيد إحياؤها باسم« الحق في التنقّل». ويأتي ذلك كبديل عن مساءلة انغلاق المنطقة الأوروبية، بل يتمّ تحميل سياسة الحكومة الوطنية في أغلب الأحيان المسؤولية عن الهجرة غير الشرعية التي ينبغي البحث عن حلول لها في إطار القيام بإصلاحات وطنية.

ومع ذلك، يتراجع هذا التوجّه إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بمساءلة إدراك الجهات الفاعلة والمنظمات بالمهجر. وأقترح في باقي المقال قراءة مقتطفات من مقابلة توضّح هذا الوعي الذي تبلور في تجربة الهجرة المتمركزة على الضفتين، أي في الغياب المزدوج والحضور المزدوج بين مساحات الهجرة émigration والاغتراب immigration.

أسّس محدّثنا محمّد بحر عددًا من جمعيات المغتربين التونسيين في فرنسا، وهو عضو فاعل بفيدرالية التونسيين من أجل المواطنة بين الضفتين (la Fédération des Tunisiens pour une Citoyenneté des deux Rives FTCR) في فرنسا. ويُظهر [محمّد بحر] نقطة التحول التي شهدتها العديد من الجماعات التي تتكيف مع تحوّل فضاء

16 عبد المالك صياد، الغياب المزدوج: من أوهام المهاجر إلى معاناة المغترب La Double absence. Des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré، منشورات Seuil، باريس، 1999.

الهجرة نحو دمج مجموعات جديدة من خلال تتبعه لتطور هذه الجمعية التي تأسست في أوائل السبعينيات لدعم العمال المهاجرين. وسيسلّط كل مقتطف الضوء على صورة من صور هذه التحولات، والتي سنلخّصها في أربعة أشكال سياسية رئيسية نعتقد أنها حاضرة على نطاق واسع في الوعي الجماعي لمنظمات اليسار ما بعد الكولونيالي في المهجر.

أولاً، يبني اليسار بالمهجر خطابه على نضال العمال المهاجرين والوعي بالدفاع عن الحقوق، وهو خطاب يختلف عن خطاب النقابات العمالية في البلدان المضيفة إذ لا تتقبل كثيراً خصوصية حقوق المهاجرين. ثانياً، دفع دخول مهاجرين جدد سوق العمل كنتيجة لسياسة الهجرة الانتقائية وفرض تأشيرات الدخول المقيّدة باليسار في المهجر إلى تغيير استراتيجيته؛ إذ تبنى اليسار بالمهجر منذ التسعينات قضايا المهاجرين غير الشرعيين وأقام تحالفات مع المنظمات الوطنية (في تونس والمغرب) حول القضايا المشتركة واستدعى مفاهيم مركزية مثل "المواطنة" و"حقوق الإنسان". ثالثًا، قادت الخبرة المكتسبة في البلدان المضيفة اليسار بالمهجر إلى فهم أفضل لأوضاع المهاجرين غير النظاميين، ما دفعه إلى تبني قضاياهم والدعوة إلى تسوية أوضاعهم. إلا أنه واجه صعوبة في إدماج هذه القضية في خطاب اليسار الوطني بدول جنوب المتوسط على الرغم من زخم المنتديات الاجتماعية المناهضة للعولمة التي انفتحت على حرية التنقل. ولم نشهد وعيًا جديدًا داخل اليسار بآثار الحدود القاتلة والمجهضة للحريات إلا مع حلول ربيع 2011. أخيرًا، وبناءً على تجربته في الهجرة ومواجهة العنصرية وقمع حرية التنقل في دول الاستقبال، فإن اليسار بالمهجر حساس بشكل خاص ومدرك للقضايا المطروحة في الخطاب العنصري في بلدان المنشأ. وهو يدعو اليسار التونسي والمغربي إلى أخذ الخيار اليميني والرجعي على محمل الجد من أجل مواجهة الفخ القومي الذي نصبته سياسات الهجرة وتصدير الحدود.

التمايز عن النقابية الفرنسية

"لقد كنت جزءًا من الجيل الثاني لفيدرالية التونسيين من أجل المواطنة بين الضفتين (*FTCR*) . وكان هذا الاتحاد النقابي في انطلاقته يسمى اتحاد العمال المهاجرين التونسيين (*Union des Travailleurs Immigrés Tunisiens UTIT*)، وتأسس في العام *1974* من قبل الطلاب والعمال بفكرة الدفاع عن حقوق المهاجرين التونسيين وقت أن كان هناك حضور قوي للمهاجرين الذين يواجهون تصاعد العنصرية في فرنسا والاستغلال في العمل والفصل التعسفي وما إلى ذلك. وأنشئ [ذاك الاتحاد] على نفس منوال جمعيات أخرى مثل جمعية العمال المغاربيّين في فرنسا (*l'Association des Travailleurs Marocains en France ATMF*). كما كانت هناك حركة عامة أنشأت روابط مع النقابات العمالية مثل الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية (*ConfédérationGénérale du Travail CGT*) كان هذا هو الحال بالنسبة للعمال المهاجرين من إسبانيا والبرتغال وغرب أفريقيا. ولكن كان علينا أيضًا أن نتميز عن النقابات الفرنسية لأن مطالبها لم تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للمهاجرين. قالت النقابة الفرنسية إنها تدافع عن العمال دون تمييز، ولكن بالنسبة لنا كانت هناك قضايا محددة لم تدافع عنها هذه النقابات: أي حقوق المهاجرين".

المواطنة: دعم التعبئة في تونس خلال فتر الاستبداد والتوعية بحقوق المهاجرين الممارسة ضدهم العنصرية بفرنسا

"نُظِّمَ في العام *1995* مؤتمر لتغيير تسمية اتحاد العمال المهاجرين التونسيين (*UTIT*) وأضفنا بعدًا أساسيًا إلى العمل السابق؛ مسألة المواطنة بين الضفتين في أوروبا وتونس. ونشأت ديناميكية جديدة من النضالات المشتركة ونقلنا التحركات التي تجري في تونس، إذ دعمنا على سبيل المثال التعبئة والتحشيد خلال أحداث الحوض المنجمي في قفصة في العام *2008*. وقد بدأنا العمل مع الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعيات المجتمع المدني في جانبي النضال من أجل الديمقراطية والحقوق.

ومن ناحية أخرى، كان الاتحاد العام التونسي للشغل المسؤول عن نقل مطالب التونسيين المقيمين في الخارج في ما سبق العام *2011*. وكان للاتحاد برنامج وبالأخص مسؤول عن الهجرة صلب مكتبه التنفيذي. واتخذ الاتحاد العام التونسي للشغل منذ أوائل السبعينات على الأقل مبادرات للدفاع عن حقوق العمال التونسيين المقيمين في الخارج وأقام علاقات مع منظمات في الخارج لهذا الغرض. كما أذكر قيام الاتحاد في الثمانينات بعدة أنشطة لدعم السجناء وجمع منظمات ونقابات فرنسية للتضامن معهم عندما كان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل آنذاك الحبيب عاشور في السجن رفقة الطيب البكوش؛ لقد تم ذلك في إطار لجنة *26* جانفي *1978* التي تكونت عقب مذبحة وانتفاضة *1978* في تونس، وكنت عضوًا في تلك اللجنة. وقمنا منذ ذلك الحين وطوال الثمانينيات بتنظيم مواكب إحياء الذكرى السنوية لهذه المجزرة المروعة في فرنسا.

تمثلت المطالب الرئيسية التي نقلها الاتحاد العام التونسي للشغل في حقوق المهاجرين في أوروبا، ذلك أنه يعتبر المهاجرين عمالاً. وقمنا بدورنا بالتعريف بمشاكل التونسيين المقيمين في الخارج في تونس كما في المغرب، ذلك أن لكل العائلات أفرادا من العمال أو المهاجرين في الخارج. وحتى وإن لم يكونوا أفرادها المباشرين، فهم أفراد من العائلة الممتدة. ولذلك كان هناك تضامن فوري عند وقوع حالة من العنصرية، إن ذلك لمرتبط أيضًا بذاكرتنا الجماعية للاستعمار".

معالجة مسألة الحرقة في ظل صمت المنظمات في تونس

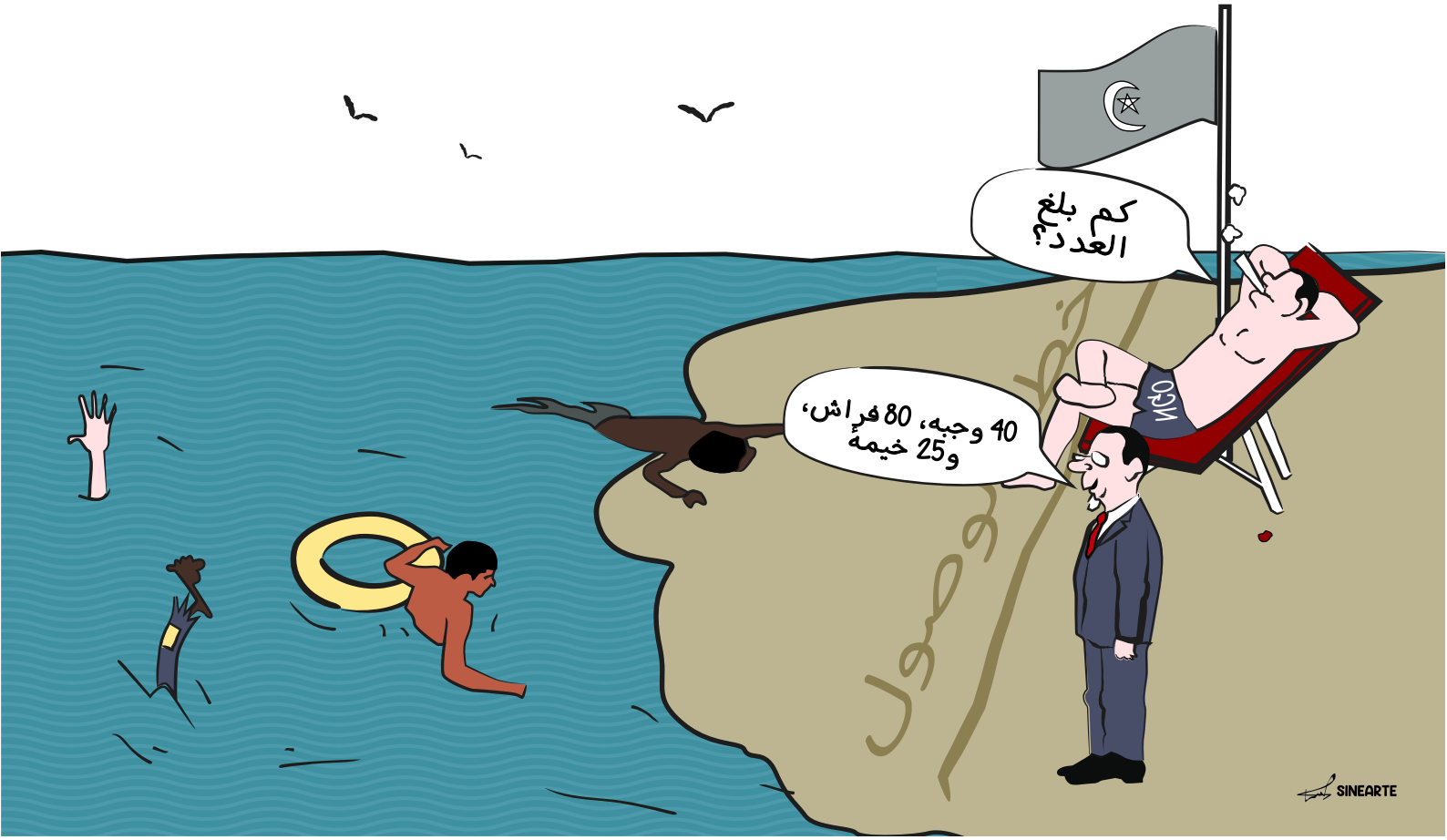

يتكوّن لدي شعور عند العودة على مسألة الهجرة غير الشرعية بأن هذه القضية لا تزال غريبة على اليسار داخل تونس، وكأن الهجرة لا تعنيهم. وهذا خطأ جسيم، ذلك أن المبادئ كمبدأ المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تكون غير قابلة للتجزئة في النضال. ولكن تختفي هذه المبادئ عندما يتعلق الأمر بالهجرة، وكأنه لا يجوز على المهاجرين سوى الصّدقات بدلاً من أن يكونوا موضوعا لنيل الحقوق. لا يتبنّى هذه المسألة في تونس سوى عدد قليل جداً من الجمعيات؛ يوجد اليوم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux FTDES) [...] ولكن تبرهن جمعيات المهاجرين عموما وفيديرالية التونسيين من أجل المواطنة بين الضفتين (FTCR) بالخصوص عن وعي بقضية الهجرة. وبطبيعة الحال، تبلور هذا الوعي ولا سيما الدفاع عن المهاجرين عند نشأة هذه المسألة بعد دخول نظام التأشيرات حيز النّفاذ. ووقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقية جديدة لمزيد من إغلاق الحدود مع تونس منذ وقت ليس ببعيد، وبالتحديد خلال فترة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي. وتحرّكت جمعيات الهجرة ضد هذا القرار؛ لقد رفضنا لأن حرية التنقّل هي الأصل في الأشياء، وذلك مبدأ أساسيّ. كما أتذكر أيضًا فعاليّات المنتديات الاجتماعية التي شاركنا فيها لتعزيز هذا الحقّ. وأتذكّر كذلك العام 2006 في [مدينة] بوزنيقة (بالمغرب) وأماكن أخرى.

سأضرب مثل العام 2011 حين عبر آلاف التونسيين البحر الأبيض المتوسط زمن الثورة؛ حيث ركز كل عمل جمعيتنا في وقت الثورة على الحرّاقة (المهاجرين غير الشرعيين)، أي تلك القضايا التي لم نتعامل معها من قبل. لقد تعاملنا مع قضايا احتياجاتهم الإنسانية كالصحة والنظافة. ثمّ وقعنا اتفاقية مع منظمة أطباء العالم ـ فرنسا (Médecins du Monde – France MDM) التي كان أعضاؤها يحضرون مرتين في الأسبوع بمقرّنا لعلاج المهاجرين الشباب. ووقّعنا اتفاقية أخرى مع جمعية مطاعم القلب (Les Restos du Cœur) التي أعطتنا قسائم طعام قمنا بتوزيعها [على أولئك الشباب]. وعمدت جمعيات أخرى إلى توفير الملبس وغيرها من الحاجيات الأخرى. وإنّما عمدنا بذلك لتلبية احتياجات المهاجرين الذين وصلوا بعد عبورهم البحر الأبيض المتوسط [...] وبما أنّه كان لدى الجمعية قسم للمساعدة القانونية فقد ساعدنا هؤلاء الشباب أيضًا من خلال إنشاء خدمة قانونية دائمة بغية إعانتهم على الحصول على وثائقهم القانونية وكذلك لمساعدتهم في العثور على سكن ومحاربة التسريح والاستغلال في العمل. تمثلت قضيتنا الرئيسية في تسوية أوضاع العمال غير الموثّقين.

"ثورة ثقافية": تجربة الهجرة بوصفها نقدًا جذريًا

«لا يكون حرًا الإنسان الذي لا يتنقل. وتتحدّى التأشيرة ورفض مطالب التأشيرة مبدأ الحريّة ذاته، وتلك هي المسألة الثقافية بعينها؛ إنني لا أعنى الموسيقى والمسرح وما إلى ذلك من التعبيرات الثقافية عندما أتحدّث عن الثقافة هنا، بل أنا أتحدث عن مشروع ثقافي عام، وهو مشروع ثقافي يعني نشاط الفكر والوعي. إن الثقافة هي لبّ الأمر. الثورة الثقافية؛ إذ تحيل الثورة على قطع الإنسان مع انغلاقه ومحدوديّته وجموده. لماذا يبقى الإنسان حبيسا ومحدودًا؟ لأن المجتمع مغلق ومحدود ومُعَطِّلٌ.

وتفوق معاناة المهاجرين غير الشرعيين معاناة غيرهم، إذ هل تتخيلون أن يقضّي أناس ما 25 عاماً من دون القدرة على العودة إلى ديارهم ودون أن يكونوا قادرين على دفن موتاهم وآبائهم وأحبّتهم؟ لقد عرفت العديد من الأشخاص الذين لم يتمكنوا من دفن آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم وأخواتهم. إنها مأساة كبيرة، بل هي مأساة عظمى. وفي حين تكون وضعية الأشخاص الممتلكين لأوراق ثبوتية [تثبت إقامتهم القانونية] أقل سوءً إذ يمكنهم الحصول على قروض إذا ما لم يملكوا المال، فإن وضع أولئك الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية مأساويّ. ثم هناك الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على تأشيرات لزيارة أقاربهم. بيد أنه هناك درجات من المأساة، وأسوأها درجة المهاجرين غير الموثّقين. ولا يزال آباء المهاجرين غير الشرعيين ممنوعين من الدخول حتى عندما يتمكن أبناءهم أولئك من الحصول على الجنسيّة؛ ذلك أنّهم أوروبيون مزيفون، فهم أوروبيون من الصنف الثاني "الأقلّ جودة"، أي أوروبيين من الدرجة الثانية، لأنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق على الرغم من حصولهم على الجنسية.

إنه ابتزاز يُمَارَسُ على المهاجرين غير الشرعيّين. إنها لعبة سياسية، لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يمثلون في نهاية المطاف أي تهديد، بل على العكس من ذلك، فهم يساهمون بشكل إيجابي في تعزيز اقتصادات الدول الأوروبية لأنهم يعملون في وظائف يرفض حتى المهاجرون الموثّقون القيام بها؛ أي تلك الأعمال الشاقّة ذات الأجور المنخفضة. وهم يساهمون علاوة على ذلك في الدورة الاستهلاكية داخل هذه البلدان الأوروبية ويتركون كل ما «يكسبونه» هناك.

مناهضة العنصرية في فرنسا وفي تونس

«على المنتمين لليسار في تونس على الأقل اتخاذ التزامات وقرارات واضحة. ويتعيّن على أحزاب اليسار أن تكون موحدة وألّا تتردد لحظة في التظاهر يوميًا والتوعية إزاء تصاعد الخطاب [المعادي] للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى. وإذ لا توجد قضية أهم من قضية مبادئ المساواة، فعلى اليسار أن يتحرّك عندما يتعلق الأمر بمثل هذه القضايا التي تمثّل أولى الأولويّات. وباعتبار أن ما يُمارسُ بحقّ الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في تونس أمر مشين، فنحن بحاجة إلى حملات متواصلة من اليسار في مواجهة العنصرية المستشرية ولرفع مستوى الوعي، بما في ذلك بين صفوف المتعلمين الذين قد ينعدم لديهم الوعي. ولهذا السبب حدّثتكم عن الثورة الثقافية.

ولو كان اليسار يمتلك القوة التي يحتاجها والمبادئ التي تحدثنا عنها، لما أتيحت الفرصة للرئيس أن يقول ما قاله عن الأفارقة جنوب الصحراويّين أو أن يوقّع الاتفاقيات مع أوروبا وذلك لأن الرد يجب أن يأتي في شكل مظاهرات حاشدة في الشوارع. وينطبق الأمر نفسه على الترحيب بحكومة اليمين المتطرف في إيطاليا؛ إن من غير الممكن الفصل بين هذه الأمور. يشهد اليسار حالة إنهاك وعجز عن التعامل مع هذه القضايا، وقضايا عائلات المفقودين أيضًا. ولكن على الرغم من هذه الحالة، إلا أن إرث اليسار هو إرث أمميّ. ويجب أن يلهمنا ذلك على خوض دروب النضال من جديد».[17]

خاتمة

هدف هذا المقال إلى تتبع بعض التطورات التي شهدها خطاب اليسار التونسي والمغربي في علاقته بظاهرة إقامة الحدود frontiérisation . ويُنظر إلى المفهوم المذكور من منظوره الواسع بحيث يشمل سلسلة متصلة تنطلق من الاستعمار وصولا إلى السياسات الجديدة المتمثّلة في "شنغنة" schengenisation (كناية عن منطقة شنغن) أوروبا، مرورا بالقمع الناتج عن ممارسات تصدير الحدود. ويستدعي الطابع الملحّ للمعاناة اليومية التي تولدها العقبات التي تعترض حرية التنقل وآثارها على العلاقات ما بعد الاستعمارية ككل، سواء في بلدان الانطلاق أو بلدان الوصول، فهم التخلي التدريجي عن نقد الحدود. بينما تكشف المقابلات عن وعي جديد يتبلور مع أحداث ربيع 2011؛ وهو وعي يدعو إلى إحياء النقد الديكولونيالي المتضمن في أسس اليسار، مع مواجهته بتحقيقات معمقة ومعرفة محلية كتلك المستمدة من تجربة اليسار بالمهجر.

17 مقابلة أجراها منتصر الساخي ووائل قرناوي في قصور الساف، تونس، فيفري / فبراير 2024.